

نحو سياسة عامة لتطبيق الحاسب الآلى فى الدول النامية

د . ابراهيم سعد المليجى - قسم الاحصاء

كلية الاقتصاد والتجارة - جامعة فارينوس

تسعى الدول النامية بكل اتجاهاتها السياسية واختلاف اوضاعها الاقتصادية الى استثمار مواردها المتاحة وتنميتها بحيث تشكل اساسا لتقدمها وازدهارها . ومن الوسائل التى تستخدمها الدول النامية لتنمية مواردها هى الحصول على تقنية الدول المتقدمة . . .

ولقد اثار تحويل التقنية الحديثة من الدول المتقدمة الى الدول النامية عدة مشاكل وتساؤلات اذ ان التقنية المستجبة عادة ماتكون مرتبطة بظروف بيئية معينة لا تتوفر عناصرها فى الدول النامية وبالتالي تظهر اعراض عدم التوافق بين التقنية والبيئة الموجودة فى الدول النامية . كذلك مع تحويل تلك التقنية تأتى معها كل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التى تتعرض لها الدول المتقدمة نفسها نتيجة لتطبيق تلك التقنية . وعادة ماتحتفظ الدول المتقدمة لنفسها بأحدث انواع التقنية وتصدر فقط ما اصبح قديما .

وتأتى تقنية الحاسب الآلى فى مقدمة انواع التقنية التى تسعى الدول النامية للحصول عليها ونسبة لانها تتعرض لكل المشاكل المذكورة انفا فإن من رأى الكاتب ان تسعى كل دولة لتحديد احتياجاتها من هذا النوع من التقنية وتضع سياسة عامة لتطبيقها بحيث تكون فعلا عوناً على التنمية وليس عبئاً عليها ، وان لا يترك تطبيق الحاسب الآلى عشوائى تقرر فيه المنظمات والمؤسسات بمفردها دون رقابه .

وهناك اقتراح بمنهج لدراسة ميدانية تؤدى الى وضع سياسة عامة لاستخدام الحاسب الآلى وتعنى الدراسة بأظهار التطبيقات التى يجب ان تشجع وتعطى اولوية مع الامام بالتأثيرات التى قد تنتج عن تطبيق الحاسب الآلى .